الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على الصادق الوعدِ الأمين محمّدٍ خاتم النبيّين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعدُ، فالاستفهام أسلوبٌ من أساليب اللغة عامّةً، يراد به في الأصل طلبُ العلم بشيءٍ غير معلومٍ عند المتكلّم. وهو في العربيّة بابٌ متّسع، متعدّد الأدوات، متنوّع الأنماط، مختلف الأغراض والدلالات. ولم يخصّص النحاةُ للاستفهام باباً، ولم يعقدوا له فصلاً يجمعون فيه أدواته، ويبيّنون فيه أحكامه، وكان جلّ حديثهم ينصبّ على الهمزة و (هل) ووجوه استعمالهما وما بينهما من فروق، وأمّا سائر أدوات الاستفهام فكانوا يعرضون لها في سياق موضوعات أخرى غير الاستفهام. وأهمّ القضايا التي توقّف النحاة عندها في موضوع الاستفهام هي:

- اختصاص أدوات الاستفهام بالدخول على الجملة الفعليّة في الأصل.
- الفروق بين الهمزة و (هل).
- الإخبار عن المبتدأ بجملة الاستفهام.
- حذف الفعل بعد أدوات الاستفهام.
- دخول حرف الجرّ على أسماء الاستفهام.

وأمّا البلاغيّون فقد بحثوا الاستفهام في باب مستقلّ، وفصّلوا القول في معناه وأدواته، وبيّنوا التقديم والتأخير مع الهمزة، وكانوا أشدَّ تعمّقاً من النحويّين في استكشاف معانيه البلاغيّة، وكان البحث البلاغيّ في الاستفهام مكمّلاً للبحث النحويّ كاشفاً عن أسراره ولطائفه. ولهذا فإنّي أوثر أن أجمع رأى البلاغيّين إلى رأي النحاة في بيان مسائله وأحكامه، لأنّي أرى أنّ الفصل بين النحو والبلاغة إنّما هو فصل شكليّ، فالنحو هو الأصل الذي يبتدئ منه النظر البلاغيّ، والبلاغة هي الكفيلة بتعميق البحث النحويّ وتسويغ أحكامه وقواعده.

الفروق بين ما تشابه من أدوات الاستفهام

آ – الفروق بين الهمزة و(هل):

- **<u>الفروق النحويّة:</u>**

١ – جواز دخول الهمزة على الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة مطلقاً واختصاص (هل) بالدخول على الجملة الفعليّة وعلى الجملة الاسميّة المحضة، وعدم جواز دخولها على الجملة الاسميّة غير المحضة، وذلك إذا كان في حيّزها الفعل. يصحّ أن يقال: أزيدٌ قامَ؟ ولا يصحّ أن يقال: هل زيدٌ قامَ؟ إلّا في الضرورة.[١] وعلّل بعض النحاة امتناع (هل) من مباشرة الاسم عند وجود الفعل بحملها على (قد) في أصل معناها.[٢]وعلّله بعض البلاغيّين بتعارض التخصيص المستفاد من التقديم وما تختصّ به (هل) من طلب التصديق.[٣] فإذا دخلت على الاسم المتقدّم لتخصيصه بالاستفهام، كان المطلوب بها تصوّراً لا تصديقاً. وهذا التعليل هو الأقرب إلى الإقناع.

٢ – دخول الهمزة على الإثبات والنفي نحو قوله تعالى: " أأنت قلتَ للناس اتّخذوني وأميَ إلهين "[٤] وقوله تعالى: " ألم نشرح لك صدرك "[٥]، واختصاص (هل) بالإثبات. تقول: هل زيدٌ قائمٌ؟ ويمتنع: هل لم يقم؟ [٦]

٣ – جواز دخول الهمزة على الواو والفاء وثمّ من حروف العطف تنبيهاً على صدارتها، نحو قوله تعالى: " أولَم ينظروا في ملكوت السموات والأرض "[٧] وقوله تعالى: " أفلم يسيروا في الأرض فينظروا "[٨] وقوله تعالى " أثمّ إذا ما وقعَ آمنتم به "[٩]، وامتناع (هل) من الدخول عليها[١٠]، بل إنّ هذه الأحرف هي التي تدخل على (هل) نحو: "فهل أنتم مسلمون"[١١]. ٤ – استعمال الهمزة مع (أم) للتسوية، نحو قوله تعالى: " سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون "[١٢]وامتناع (هل) من الاستعمال معها إلّا ما شذَّ[١٣]. ويجوز أن تستعمل مع (هل) (أم) المفيدة للاستدراك قال زفر بن الحارث:

أبا مالِكٍ هل لُمَتْنَي مذ حَضَضتَني

على القتل، أم هل لامني لك لائمُ[١٤]

٥ – جواز دخول الهمزة على الشرط نحو قوله تعالى: " أإنْ ذُكّرْتم بل أنتم قومٌ مُسرِفون"[١٥]

وامتناع (هل) من ذلك[١٦].

---

(١)انظر سيبويه ١: ٩٨ – ٩٩. والمقتضب ١: ٨٨ وشرح الكافية ٤: ٤٤٦ – ٤٤٧ ط ليبيا.

(٢) انظر شرح الكافية ٤: ٤٤٦ ط ليبيا.

(٣) انظر شروح التلخيص ٢: ٢٥٨.

(٤) المائدة: ١١٦.

(٥) الشرح: ١.

(٦) انظر مغني اللبيب: ٢٨٦.

(٧) الأعراف: ١٨٥.

(٨) يوسف: ١٠٩.

(٩) يونس: ٥١.

(١٠) انظر مغني اللبيب: ٢٨٧.

(١١) هود: ١٤ والأنبياء: ١٠٨.

(١٢) البقرة: ٦.

(١٣) شرح الكافية ٤: ٤٤٦. ط ليبيا.

(١٤) انظر سيبويه ٣: ١٧٦–١٧٧.

(١٥) يس: ١٩.

(١٦) انظر المغني: ٣٨٧.

٦ – جواز دخول الهمزة على (إنَّ) كقوله تعالى: " أإنّكَ لَأنتَ يوسُفَ "[١] وامتناع (هل) من ذلك[٢].

٧ – جواز ذكر المفرد بعد الهمزة اعتماداً على ما سبق من ذكر ما يتمّ به المفرد في كلام متكلّم آخر. نحو قولك مُنْكِراً أو مُسْتَفهِماً: أزيدٌ؟ أو: أزيداً؟ أو: أبزيدٍ؟ جواباً لمن قال: جاءني زيدٌ، أو: رأيتُ زيداً، أو: مررتُ بزيدٍ. ولا يجوز هذا في: (هل)، فلا يقال: هل زيدٌ؟ وهل زيداً؟ وهل بزيدٍ؟[٣]

– **<u>الفروق المعنويّة:</u>**

١ – (هل) تُخَصِّص المضارعَ بالاستقبال، نحو: هل تسافر؟ بخلاف الهمزة التي تخصّصه بالحال نحو: أتَظُنُّه قائماً؟[٤]

٢ – استعمال الهمزة في معرض الإنكار وامتناع (هل) من هذا الاستعمال لتعارض الاستقبال والإنكار. فالإنكار لا يكون إلّا في الحال. فلمّا تمحّضتْ (هل) للاستقبال مع المضارع لم يجز تأدية معنى الإنكار بها لأنّ كلّ ما خَصّصَ الفعلَ للاستقبال لا يصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال "[٥]

٣ – اختصاص (هل) بإفادة معنى التقرير مع الإثبات كقوله تعالى: " هل ثُوِّبَ الكفّارُ ما كانوا يفعلون "[٦]، وإفادة الهمزة هذا المعنى مع الإثبات والنفي[٧]. وهذا تابعٌ لما ذُكر في الفروق النحويّة من أنّ (هل) لا تدخل على النفي.

٤ – جواز إفادة (هل) معنى النفي كقوله تعالى: " هل جزاءُ الإحسانِ إلّا الإحسانُ "[٨]، وامتناع ذلك في الهمزة[٩].

ب – الفروق بين (متى) و(أيّانَ)[١٠]:

١ – استعمال (متى) في الماضي والمستقبل، واختصاص (أيّانَ) بالمستقبل.

٢ – اختصاص (أيّانَ) بالاستفهام عمّا يراد تفخيمُ أمره وتعظيمه، نحو قوله تعالى: " أيّانَ مُرْساها؟ "[١١]، وقوله تعالى: " أيّانَ يومُ الدينِ"[١٢]. ولا يقال: أيّانَ نمتَ؟.

ج – الفروق بين (أينَ) و(أنّى)[١٣]:

١ – استعمال (أنّى) بمعنى (مِن أينَ) كقوله تعالى: " أنّى لكِ هذا؟ "[١٤] وامتناع هذا المعنى في (أينَ). والفرقُ بين (أينَ) و (من أين) أنّ

---

(١) يوسف: ٩٠.
(٢) المغني: ٣٨٧.
(٣) انظر شرح الكافية ٤: ٤٤٦.
(٤) انظر المغني: ٣٨٦ وشروح التلخيص ٢: ٢٦١.
(٥) شروح التلخيص ٢: ٢٦٣
(٦) المطففين: ٣٦.
(٧) شرح الكافية ٤: ٤٤٦.
(٨) الرحمن: ٦٠.
(٩) شرح الكافية ٤: ٤٤٦.
(١٠) انظر شرح ابن يعيش ٤: ١٠٦، وشرح الكافية للرضيّ ٣: ٢٠٤، والأشباه والنظائر ٢: ٥١٥، وشروح التلخيص ٢: ٢٨٧.
(١١) النازعات: ٤٢.
(١٢) الذاريات: ١٢.
(١٣) انظر معاني (أنّى) في شروح التلخيص ٢: ٢٨٩.
(١٤) آل عمران: ٣٧.

(أين) سؤال عن المكان الذي حلّ فيه الشيء، و(من أين) سؤال عن المكان الذي برز منه الشيء.

٢ – استعمال (أنّى) بمعنى (كيف) كقوله تعالى: " أنّى يُحيي هذه اللهُ بعد موتها؟ "[١]، وامتناعُ (أين) من هذا الاستعمال.

د – الفروق بين (كيفَ) و (أنّى)[٢]:

١ – لا تخلو (أنّى) من دلالةٍ على المكان، ومعناها الحقيقيّ هو (من أين)، أمّا (كيف) فتدلّ على مطلق الحال من غير أن يكون فيها دلالةٌ على المكان.

٢ – قد يُكتَفَى بعد (كيف) بالاسم المستَفْهَم عن حاله، نحو: كيف أنت؟ وكيف السبيل؟ أمّا (أنّى) فالغالب فيها أن تدخل على جملة فعليّة، ويجوز دخولها على جملة اسميّة تَقَدَّمَ فيها شبهُ الجملة المسند على المسند إليه، نحو قوله تعالى: " أنّى لكِ هذا؟ "[٣]

المعاني البلاغيّة للاستفهام

يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقيّ إلى معانٍ بلاغيّة كثيرةٍ اهتمّ بها النحويّون والبلاغيّون[٤] معاً، وأهمّ هذه المعاني:

١ – النفي: نحو قوله تعالى: " هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون "[٥]وقوله تعالى: " فهل على الرسُل إلّا البلاغ المبين "[٦]. وللنفي بالاستفهام وجهٌ بلاغيٌّ لا تجده في النفي بأدوات النفي، وهو أنّ النفي المستفاد من الاستفهام نفيٌ مُسلَّمٌ به؛ إذْ هو نفيٌ معلومٌ بالبداهة، والاستفهامُ وسيلةٌ لانتزاع إقرار المخاطب وتسليمه بهذا النفي.

٢ – التقرير: هو حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإلجاؤه إليه، نحو قوله تعالى: " ألم نشرح لك صدرك "[٧] ونحو قول جرير:

ألستمْ خيرَ مَنْ ركبَ المطايا
وأندَى العالمينَ بطونَ راحِ[٨]

وتتمثّل بلاغة التقرير بالاستفهام في كونه وسيلةً لاستلال اعتراف المخاطب وإقراره.

ويكون التقرير بالهمزة، ويشترط حينئذٍ أن يكون المقرّر به تالياً للهمزة، فتقول: أفعلْتَ؟ إذا أردتَ أن تقرّره بأنّ الفعل كان منه، وتقول: أأنتَ فعلتَ؟ إذا أردتَ أن تقرّره بأنّه الفاعل، وتقول: أزيداً ضربتَ؟ إذا أردتَ أن تقرّره بأنّ مضروبه زيدٌ.

ويكون التقرير ب(هل)[١]إذا كان التقرير بنفس الحكم، نحو قوله تعالى: " هل ثُوِّبَ

---

[١] البقرة: ٢٥٩.

[٢] انظر شروح التلخيص ٢: ٢٨٨، والأشباه والنظائر.

[٣] آل عمران: ٣٧.

[٤] انظر سيبويه ١: ٣٠١، ٢: ٤١٩ – ٤٢١، ٣: ١٧٢– ١٧٣ ، ومجالس ثعلب: ٥٨٨، ورصف المباني: ٣٢، والمغني: ١٠– ١٣، والتلخيص: ١٦٤، وشروح التلخيص ٢: ٢٩٠، والإتقان في علوم القرآن ٢: ٧٩.

[٥] الزمر: ٩.

[٦] النحل: ٣٥.

[٧] الشرح: ١.

[٨] ديوان جرير ١: ٨٩.

الكفّارُ ما كانوا يعملون "[٢]. قال أبو حيّان: " وَهُوَ اسْتِفْهَامٌ بِمَعْنَى التَّقْرِيرِ لِلْمُؤْمِنِينَ، أَيْ هَلْ جُوزُوا بِهَا؟ "[٣].

ويكون التقرير بالأسماء الاستفهاميّة إذا أريد التقرير بما يُسأل بها عنه. نحو قوله تعالى: " سَلْ بني إسرائيل كم آتيناهم من آيةٍ بيّنة؟ "[٤]، قال أبو حيّان في تفسيره هذه الآية: " وَهَذَا السُّؤَالُ لَيْسَ سُؤَالًا عَمَّا لَا يَعْلَمُ، إِذْ هُوَ عَالِمٌ أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ آتَاهُمُ اللَّهُ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ، وَإِنَّمَا هُوَ سُؤَالٌ عَنْ مَعْلُومٍ، فَهُوَ تَقْرِيعٌ وَتَوْبِيخٌ، وَتَقْرِيرٌ لَهُمْ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنَ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ "[٥].

٣ – التعجّب: نحو قوله تعالى: " قالت يا ويلتا أألدُ وأنا عجوزٌ؟ "[٦]، وقوله تعالى: ما لهذا الرسول يأكل الطعامَ ويمشي في الأسواق؟"[٧]، ونحو قول المتنبي:

أبنتَ الدهرِ عندي كلُّ بنتٍ
فكيف وصلتِ أنتَ من الزحامِ؟

ومبعث التعجّب في الاستفهام أنّه سؤالٌ عن أمرٍ مستغرَبٍ لإثارة الانتباه له وتوجيه النظر إليه. ويشير التعبير عن التعجّب بالاستفهام إلى أنّ ذلك الأمر العجيب جديرٌ بالتأمّل والنظر.

٤ – الإنكار: وهو قسمان: إنكارٌ توبيخيّ وإنكارٌ تكذيبيّ أو إبطاليّ. فأمّا الإنكار التوبيخيّ فالمقصود به أنّ الذي يتوجّه إليه الإنكار ما كان ينبغي له أن يكون، وذلك إذا كان الفعل المقصود بالاستفهام الإنكاريّ ماضياً نحو قوله تعالى: " أكفرتَ بالذي خَلَقَكَ من ترابٍ ثمّ من نطفةٍ ثمّ سوّاكَ رجلاً؟ "[٨] أو لا ينبغي له أن يكون، إذا كان الفعل المقصود بالاستفهام الإنكاريّ مضارعاً نحو قوله تعالى: " أتعبدونَ ما تنحتونَ؟ "[٩]، ونحو قوله تعالى: " أَتَخشَوْنَهم فاللهُ أحقُّ أنْ تَخشَوْه "[١٠]، ونحو قول القائل:

أتقولُ أفٍّ للّتي حَمَلَتْكَ ثمّ رَعَتْكَ دهرا؟

ويقع التوبيخ على ترك فعل كان ينبغي أن يكون، كقوله تعالى: " إنّ الذين توفّاهم الملائكةُ ظالمي أنفسِهم قالوا: فيمَ كنتم؟ قالوا كنّا مستضعَفين في الأرض، قالوا: ألم تكن أرضُ اللهِ واسعةً فتهاجروا فيها؟ "[١١] فالتوبيخ على ترك الهجرة إذْ كان ينبغي على المخاطبين في الآية أن يهاجروا إلى أرض لا يكونون مستضعَفين فيها.

وأمّا الإنكار التكذيبيّ أو الإبطاليّ فالمقصودُ به أنّ ما يتوجّه إليه الإنكارُ لم يكن، كقوله تعالى: " أفأصفاكم ربُّكم بالبنينَ واتّخذَ

---

(١) نقل أبو حيّان عن سيبويه أنّ استفهام التقرير لا يكون ب(هل)، إنّما يستعمل فيه الهمزة، ثمّ نقل عن بعضهم أنّ (هل) تأتي تقريراً. انظر الإتقان في علوم القرآن ٢: ٧٩.

(٢) المطفّفين: ٣٦.

(٣) البحر المحيط ١٠: ٤٣٣. تحقيق صدقي جميل.

(٤) البقرة: ٢١١.

(٥) البحر المحيط ٢: ٣٤٧.

(٦) هود: ٧٢.

(٧) الفرقان: ٧.

(٨) الكهف: ٣٧.

(٩) الصافّات: ٩٥.

(١٠) التوبة: ١٣.

(١١) النساء: ٩٧.

من الملائكة إناثاً؟ "[١] أو لن يكونَ كقوله تعالى: " أنُلْزِمكموها وأنتم لها كارهون؟ "[٢] ونحو قول الشاعر:

أأتركُ إنْ قَلَّتْ دراهمُ خالدٍ
زيارتَهُ؟ إنّي إذنْ لَلَئيمُ[٣]

٥ – التمنّي: وهو طلب الأمر المحبوب البعيد أو الممتنع، نحو قوله تعالى: " يا ليتَ لنا مثلَ ما أوتيَ قارونُ؟ "[٤] ونحو قوله تعالى: " فهل لنا من شفعاءَ فيشفعوا لنا؟ "[٥] ونحو قول الشاعر:

أسربَ القطا هل مَنْ يعيرُ جناحَهُ؟
لعلّي إلى مَنْ قد هَوِيتُ أطيرُ[٦]

ويقوم الوجهُ البلاغيّ للتمنّي بالاستفهام على ما فيه من إشارةٍ إلى اختلاط الواقع بالخيال لدى المتكلّم، حتّى يحسب الأمرَ البعيدَ قريباً، والأمرَ المتعذّرَ ممكناً، فما أوتيَ قارون أمرٌ ليس سهل المنال، وشفاعةُ الشفعاء للكافرين يوم الحساب أمرٌ محالٌ، وإعارة الجناح للتمكين من الطيران أمرٌ لا وجود له إلّا في خيال الشاعر، غيرَ أنّ رغبة السائل الشديدة في حصول خلاف ما يعلمه علم اليقين تُلجئه إلى هذا الاستفهام على سبيل التمنّي، وذلك ما يجعل الأسلوب نابضاً بالإيحاء.

٦ – الاستبعاد: وهو عدُّ الشيء بعيداً لاعتقاد تعذّر حصوله، نحو قوله تعالى: " أنّى لهمُ الذكرى وقد جاءهم رسولٌ مبينٌ ثمّ تَوَلَّوا عنه؟ "[٧]، ونحو قول المتنبي:

متى يشتفي مِن لاعج الشوق في الحَشا
مُحبٌّ لها في قربه مُتباعِدُ؟[٨]

٧ – الاستبطاء: وهو التعبير عن تأخّر حصول ما يشتهي المتكلّم بأسلوب الاستفهام، نحو قوله تعالى: " أم حسبتم أنْ تدخلوا الجنّةَ ولمّا يأتكم مَثَلُ الذين خَلَوْا من قبلكم مَسَّتْهمُ البأساءُ والضرّاءُ وزُلْزِلُوا حتى يقولَ الرسولُ والذين آمنوا معه: متى نصرُ الله؟ "[٩]، ففي قوله: " متى نصرُ الله " دلالةٌ على استبطاء النصر. ولهذا قيلَ بعد ذلك: " ألا إنّ نصرَ اللهِ قريبٌ ". ومن الاستبطاء الاستفهام في قول المتنبّي:

حَتّامَ نحن نساري النجمَ في الظُّلَمِ؟
وما سُراهُ على خُفٍّ ولا قدمِ[١٠]

يستبطئ المتنبّي مغيبَ النجوم وزوال الظلمة وطلوع النهار بسبب طول مسيره في الليل.

وتتمثّل بلاغة الاستفهام هنا في إظهار السآمة والملل من الترقّب الذي طالَ أمدُه. ولا بدَّ لاسم الاستفهام الذي يخرج إلى غرض الاستبطاء من أن يحمل دلالةَ الزمان.

---

[١] الإسراء: ٤٠.
[٢] هود: ٢٨.
[٣] هو لعمارة بن عقيل. الكامل للمبرّد ١: ٢٤٨، وكتاب الأوراق للصولي ٢: ٤٥.
[٤] القصص: ٧٩.
[٥] الأعراف: ٥٣.
[٦] في أمالي القالي ١: ١٤٠ غير منسوب.
[٧] الدخان: ١٣.
[٨] شرح ديوان المتنبي للواحدي ١: ٢٣١.
[٩] البقرة: ٢١٤.
[١٠] شرح ديوان المتنبي للواحدي ١: ٣٥٥.

٨ – التهكّم: نحو قوله تعالى: " فراغَ إلى آلهتهم فقال: ألا تأكلون؟ ما لكم لا تنطقون؟"[١] ونحو قوله تعالى: " قالوا يا شُعَيبُ أصلاتُكَ تأمرُكَ أنْ نتركَ ما يعبدُ آباؤنا؟"[٢]، فالاستفهام في الآيتين لا يطلب جواباً، ولكنّه يُعرِب عن هزءٍ وسخريةٍ وتهكّم، هزءٍ بالأصنام في الآيتين الأوليين وبصلاة شعيبٍ في الآية الأخيرة.

٩ – التحقير: نحو قوله تعالى: " أهذا الذي بعثَ اللهُ رسولاً؟ "[٣] وقوله: " ما هذه التماثيلُ التي أنتم لها عاكفون؟ "[٤]. الغرض من الاستفهام تقليل شأن المستفهَم عنه وتحقيره، وقد أعان على ذلك اسمُ الإشارة بعد أداة الاستفهام.

١٠ – التهويل: كقوله تعالى: " القارعةُ ما القارعةُ؟ وما أدراكَ ما القارعة؟ "[٥]، وقوله تعالى: " ومَن أظلمُ ممّن افترى على الله كذباً أو كذّبَ بآياته؟ "[٦]. المعنى: أنّ القارعة أمرٌ مَهولٌ مَخُوفٌ، وأنّ مَن افترى على الله كذباً أو كذّب بآياته قد اقترف من الظلم ما لا حدَّ له. ومنه قوله تعالى: " فكيف إذا جمعناهم ليومٍ لا ريبَ فيه؟ "[٧]، وهو استعظام لما أُعِدَّ لهم وتهويلٌ له، وأنّهم يقعون فيما لا حيلةَ في دفعه والمخلصِ منه "[٨].

١١ – الوعيد: نحو قوله تعالى: " ألم ترَ كيف فعلَ ربُّكَ بعادٍ؟ "[٩]، وقوله تعالى: " ويلٌ يومئذٍ للمكذّبين* ألم نُهلكِ الأوّلين؟ "[١٠]، جاء الوعيدُ بصورة الاستفهام ليلفتَ الكفّار إلى النظر والتفكّر في حالهم قبل أنْ يحلّ بهم ما حلّ بمن كان قبلهم.

١٢ – الأمر: نحو قوله تعالى: "فهل أنتم منتهون "[١١] أي: انتهوا. ونحو قوله تعالى: "ولقد يسّرنا للذكر فهل من مُدَّكِر؟ "[١٢] أي: اذّكروا واتّعظوا. وهذا الأمر المبنيّ على الاستفهام ليس طلباً للفعل فحسب، بل هو طلبٌ مع الحثّ والحضّ.

١٣ – التعظيم: كقول أبي الطيّب في رثاء أبي شجاع:

مَنْ للمحافل والجحافل والسُّرَى؟
فقدتْ بفقدِكَ نَيِّراً لا يَطلُعُ[١٣]

فالتعظيم في البيت مَشُوبٌ بالتحسّر على المرثيّ ملوَّنٌ بعاطفة الشاعر، وما كان ذلك كلّه ليَظهرَ لو جاء التعظيم من طريق الأسلوب الخبريّ. ومن هذا القبيل قول الشاعر:

أضاعوني، وأيَّ فتىً أضاعوا
ليومِ كريهةٍ وسِدادِ ثَغْرِ؟[١٤]

---

(١) الصافات: ٩١–٩٢.
(٢) هود: ٨٧.
(٣) الفرقان: ٤١.
(٤) الأنبياء: ٥٢.
(٥) القارعة: ١–٢–٣.
(٦) الأنعام: ٢١.
(٧) آل عمران: ٢٥.
(٨) الكشّاف ١: ٤٢١.
(٩) الفجر: ٦.
(١٠) المرسلات: ١٥–١٦.
(١١) المائدة: ٩١.
(١٢) القمر: ١٧.
(١٣) ديوان المتنبي بشرح الواحدي ١: ٣٥٤.
(١٤) للعرجيّ، في الشعر والشعراء ٢: ٥٦٠.

أي: لقد أضاعوا فتىً عظيماً. وهذا التفسير لا يعادل ما في الاستفهام من دلالة. فمع التعظيم تَحَسُّرٌ على ضياعه وتبكيتٌ لقومه الذين لم يعرفوا له قدره ومكانته.

١٤ – التشويق: نحو قوله تعالى: " هل أدلّكم على تجارةٍ تنجيكم من عذابٍ أليمٍ؟ "[١]، ونحو قوله تعالى: " أَؤُنَبِّئُكم بخيرٍ من ذلكم؟ "[٢]. لمّا كان الاستفهام مشتملاً على ما يثير فضولَ المخاطب إلى المعرفة خرجَ إلى غرض التشويق والترغيب في تلقّي ما بعد الاستفهام.

١٥ – التسوية: نحو قوله تعالى: " إنّ الذين كفروا سواءٌ عليهم أأنذرْتَهم أم لم تنذرهم "[٣] أي: إنذارُهم وعدمُ إنذارهم سواءٌ، وكقول المتنبي:

ولستُ أبالي بعدَ إدراكيَ العُلا
أكان تراثاً ما تناولتُ أم كَسْبا[٤]

أي: المهمّ عنده أن يدرك العلا، ويستوي عنده إدراكُه العلا بالوراثة وإدراكُه العلا بكدّه وسعيه.

١٦ – الاستعطاف: نحو قوله تعالى: " أتُهلِكُنا بما فعلَ السفهاءُ منّا؟ "[٥]. ويوحي الاستفهام بحالة المتكلّمين الملوَّنة بالتذلّل والجزع.

١٧ – العرْض: وهو طلبٌ برفق ولين، كقوله تعالى: " ألا تُحبّون أن يغفر اللهُ لكم؟ "[٦] وكقول الشاعر:

ألا فتىً من بني ذبيانَ يحملني
وليس يحملني إلّا ابنُ حمّالِ[٧]

ولا يخفى ما في العرض من حفزٍ للهمّة وترغيبٍ للنفس للإقبال على ما يريد المتكلّم. وتختصّ الهمزة بهذا المعنى من بين أدوات الاستفهام، وشرطُها حينئذٍ أن تكون متلوّةً ب(لا) النافية.

١٨ – العتاب: كما في قوله تعالى: " ألم يأنِ للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله؟ "[٨]

١٩ – التذكير: نحو قوله تعالى: " ألم أعهد إليكم يا بني آدمَ ألّا تعبدوا الشيطانَ؟ "[٩]، وقوله تعالى: " ألم أقل لكم إنّي أعلمُ غيبَ السموات والأرض؟ "[١٠]، وقوله: " هل علمتم ما فعلتم بيوسف وأخيه؟ "[١١].

٢٠ – التسهيل والتخفيف: نحو قوله تعالى: " وماذا عليهم لو آمنوا؟ "[١٢]. أي: إنّ إيمانهم يكلّفهم شيئاً لو آمنوا.

٢١ – التنبيه: نحو قوله تعالى: " ألم ترَ إلى ربّكَ كيف مدَّ الظلّ؟ "[١] أي: انظر وتأمّل،

---

[١] الصف: ١٠.
[٢] آل عمران: ١٥.
[٣] البقرة: ٦.
[٤] شرح ديوان المتنبي للواحدي ١: ٣٣٨.
[٥] الأعراف: ١٥٥.
[٦] النور: ٢٢.
[٧] في الكامل للمبرّد: ١: ٢٨٥. قال المبرّد: أنشدني السعديّ أبو محلَّم. ثمّ أورد البيت.
[٨] الحديد: ١٦.
[٩] يس: ٦٠.
[١٠] البقرة: ٣٣.
[١١] يوسف: ٩٠.
[١٢] النساء: ٣٩.

ونحو قوله تعالى: " ألم ترَ أنّ الله أنزلَ من السماء ماءً فتصبحُ الأرض مخضرّةً؟ "[٢]، للتنبيه على آية من آيات الله، وقوله: " فأين تذهبون؟ "[٣] للتنبيه على ضلال المخاطبين.

٢٢ – التحضيض: نحو قوله تعالى: " ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم؟ "[٤]، ولعلّ التحضيض بالاستفهام يحمل مع طلب الفعل شيئاً من التوبيخ التعجّب أيضاً.

ولا يجوز أن يُفهَم من إطلاق المعاني البلاغيّة أنّ هذه المعاني قد حلّت محلّ المعنى الحقيقيّ للاستفهام وأزالته إزالةً تامّة؛ لأنّ لأداء هذه المعاني بأسلوب الاستفهام مزيّةً خاصّةً ترجع إلى بقاء طرفٍ من معنى الاستفهام في التركيب. فالاستبطاءُ – على سبيل المثال – في قولك: كم أدعوكَ من غير أن ألقى استجابةً منك؟ معناه أنّ دعوتي لك بلغت مبلغاً كثيراً، إذْ لا أعلم عدد مرّات حصولها لكثرتها، وأنا أطلب أن أعلم عددها. وأمّا التعجّب فالاستفهام معه مستمرٌّ، فمن تعجّبَ من شيءٍ فهو بلسان الحال سائلٌ عن سببه، فكأنّ المتنبي في قوله:

أبنتَ الدهرِ عندي كلُّ بنتٍ
فكيفَ وصلتِ أنتِ منَ الزحامِ؟

لا يزال يسأل: ما السبيل الذي سلكتِه لتصلي إليّ؟. وأمّا التنبيه على الضلال في قوله تعالى: " فأين تذهبون؟ " فالاستفهام فيه قائمٌ لأنّ المعنى: أخبروني إلى أي مكانٍ تذهبون فغاية الضلال لا يُعلَمُ إلى أين تنتهي. وأمّا التقرير فالراجح أنّه استفهامٌ يقرّر المخاطبَ، أي يطلب منه أن يكون مقرّاً بما بعد أداة الاستفهام[٥].

وقد يستفاد من الاستفهام غيرُ معنىً بلاغيّ واحدٍ كما في قوله تعالى: " أتأمرون الناسَ بالبرّ وتنسون أنفسكم؟ "[٦] فالهمزة للتقرير مع التوبيخ والتعجيب من حالهم.[٧]

ثمّ إنّ هذه المعاني تراها تظهر أحياناً واضحةً في جملة الاستفهام وحدها، كقولك: أتهزأ بصديقك؟، فمعنى الإنكار يلوح من هذه الجملة نفسها لا من سياق عام تكون هذه الجملة جزءاً منه. ولكنّك في تراكيب أخرى لا ترى هذه المعاني تتضح إلّا بالوقوف على جملة السياق الذي يتشكّل من هذه الجملة ومن جملٍ أخرى قبلها وبعدها. فمعنى الاستبطاء في قوله تعالى: " متى نصرُ الله؟ " لا يظهر إلّا بالوقوف على دلالات السياق التي تتضافر على تعيين هذا المعنى للاستفهام، والسياق هو ما يشكّله قوله تعالى: " أم حسبتم أن تدخلوا الجنّة ولمّا يأتكم مثلُ الذين خَلَوْا من قبلكم مسّتهمُ البأساءُ والضرّاءُ وزُلْزِلوا حتى يقول الرسولُ والذين آمنوا معه: متى نصرُ الله؟ ألا إنّ نصرُ الله قريبٌ ". فقوله: (مسّتهم البأساء والضرّاء وزُلزلوا) ثمّ قوله: (إنّ نصر الله

---

[١] الفرقان: ١٤٥.
[٢] الحج: ٦٣.
[٣] التكوير: ٢٩.
[٤] التوبة: ١٣.
[٥] انظر الإتقان في علوم القرآن ٣: ٢٧٥.
[٦] البقرة: ٤٤.
[٧] انظر الكشّاف ١: ١٣٣.

قريب) يساعد على تعيين معنى الاستبطاء في الاستفهام.

ولهذه المعاني البلاغيّة طبيعةٌ خاصّةٌ، هي أنّها تلامس الإحساس، وهي لا تعدو أن تكون في كثير من صورها " سوانح خفيّة أشبه بالأسرار الغامضة تجري في النفس جرياناً خفيّاً تُحسّها ولا تستطيع وصفها. فقولنا – مثلاً– : إنّ هذا الاستفهام يفيد التقرير قولٌ ناقصٌ في كثير من الصور؛ لأنّ ما في هذا الاستفهام شيءٌ يختلف عن محض التقرير وإنْ أفاده، وإلّا كانت وسيلة التقرير هي طريق أدائه"[١].

التقديم والتأخير في جملة الاستفهام

أوّلُ ما يجب التنبُّه له هنا أنّ لأدوات الاستفهام الصدارةَ في الجملة فلا يتقدّم عليها شيءٌ ممّا يدخل في تركيب جملتها، وعلّة ذلك أنّ أداة الاستفهام تصبغ الجملة بصبغة الاستفهام، فلو تقدّم عليها شيء من جملتها لخرج عن نطاق تأثيرها الدلاليّ، ولم يكن ثمّة سبيلٌ إلى إيصال معنى الاستفهام إليه، وهذا أمرٌ يخصّ حرفي الاستفهام كما يخصّ أسماءه.

وتنشا في الأسماء علّةٌ أخرى توجب تقدّمها، وهي أنّ هذه الأسماء تتضمّن العنصرَ المخصوصَ بالاستفهام في الجملة، ومن شأن المخصوص بالاستفهام التقدّمُ على غيره من مكوّنات الجملة ليكون محورَ السؤال ومركزَه. ففي قوله تعالى: " ومَنْ يغفرُ الذنوبَ إلّا اللهُ "[٢] يتعيّن أن يكون السؤال عن الفاعل، ولم يكن ذلك ليتمّ إلّا بتقديم ما يُسْأَلُ به عن الفاعل وهو اسم الاستفهام (مَنْ). وهكذا سائر أسماء الاستفهام تكون واجبة التقدّم لأنّ كلّاً منها يُطْلَب به تعيين عنصر محدَّد من عناصر التركيب، ولعلّ ذلك هو الذي يسوّغ تقدُّم حرف الجرّ أو الاسم المضاف إلى اسم الاستفهام عندما يراد بالاستفهام تعيين المجرور بالحرف أو تعيين المجرور بالإضافة، نحو قول الشاعر:

---

[١] دلالات التراكيب: ٢٢٩.

[٢] آل عمران: ١٣٥.

لِمَنِ الديارُ بقُنّةِ الحجرِ؟
أقْوَيْنَ مِن حِجَجٍ ومِنْ شَهْرِ[1]

ونحو قولك: كتابَ مَنْ تقرأُ؟ فإنّ ما تقدّمَ على اسم الاستفهام لا يطلب تعيينه إذْ هو ظاهرٌ معيّن، ولكن ما يتضمّنه اسم الاستفهام هو المطلوب تعيينه، ولمّا كان حرفُ الجرّ مع مجروره والمضافُ مع المضاف إليه كالشيء الواحد لا ينفصل طرفاه وجبَ أنْ يتقدّما معاً في الاستفهام. ولا ترى شيئاً غيرهما يجوز أن يتقدّم على أداة الاستفهام؛ لأنّهما يمتازان بوحدة جزأيهما، وليس في الكلام ما يشبههما.

والأمرُ الثاني الذي يستدعي التفصيل هو التقديم والتأخير بين أجزاء التركيب الواقع بعد أداة الاستفهام، وهو ما يوجب التأمّلَ في أحوال التركيب بعد كلّ أداة والوقوفَ على اختلاف الأحكام باختلاف هذه الأدوات. وإليك البيان:

آ – مع الهمزة:

لم يتلبّث النحاةُ عند التقديم والتأخير مع الاستفهام، بل اكتفوا بالإشارة إلى جواز دخول الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بعده، نحو: أزيدٌ قامَ؟ أو: أزيداً رأيتَ؟ ولكنّ البلاغيّين كانوا

أكثرَ عنايةً بدراسة التقديم والتأخير مع الهمزة، فراحوا يلتمسون الكشفَ عن الفرق المعنويّ بين حالة التركيب مع التقديم وحالته مع التأخير. وكان رائدَ هذا الميدان عبد القاهر الجرجانيّ. وها هي ذي الأحكام التي انتهى إليها مشفوعةً بكلامه الذي ساقه في معرض تقرير هذه الأحكام:

١ – تقديم الفعل حيث يراد تخصيص الفعل بالاستفهام وأغراضه، وتقديم الفاعل حيث يراد الاستفهام عن الفاعل. قال عبد القاهر: " فإنّ موضع الكلام على أنك إذا قلت: أفعلتَ؟ فبدأتَ بالفعل كان الشكُّ في الفعل نفسه، وكان غرضُك من استفهامك أنْ تُعلِمَ وجوده. وإذا قلتَ: أأنتَ فعلتَ؟ فبدأتَ بالاسم كان الشكُّ في الفاعل مَنْ هو وكان التردّد فيه".[2]

٢ – امتناع تقديم الفاعل إذا كان يفضي إلى فساد المعنى، ووجوب تقديم الفعل. قال عبد القاهر: " فلو قلتَ: أأنتَ بنيتَ الدارَ التي كنتَ على أنْ تبنيها؟ أأنتَ قلتَ الشعرَ الذي كان في نفسك أنْ تقوله؟ أأنت فرغتَ من الكتاب الذي كنتَ تكتبه؟ خرجتَ من كلام الناس"[3].

٣ – امتناع تقديم الفعل إذا كان مفضياً إلى فساد المعنى، ووجوب تقديم الفاعل. قال عبد القاهر: " وكذلك لو قلتَ: أبنيتَ هذه الدارَ؟ أقلتَ هذا الشعرَ؟ أكتبتَ هذا الكتابَ؟ قلتَ ما ليس بقول. ذاك لفساد أن تقول في الشيء المشاهَد الذي هو نُصْبُ عينيكَ: أموجودٌ أم لا؟"[4].

٤ – تخصيص المتقدّم من الفعل والفاعل بالتقرير. قال عبد القاهر: " فإذا قلتَ: أأنت فعلتَ ذاك؟ كان غرضُك أن تقرّره بأنه الفاعل.

---

[1] البيت لزهير، ديوانه: ١٤.

[2] دلائل الإعجاز: ١١١.

[3] دلائل الإعجاز: ١١٢.

[4] دلائل الإعجاز: ١١٣.

يبيّن ذلك قولُه تعالى حكايةً عن قول نمـــروذ: (أأنتَ فعلتَ هذا بآلهتنا يـــا إبـــراهيمُ)[١]. لا شبهةَ في أنّهم لم يقولوا ذلك له – عليه السلام – وهم يريدون أن يُقرّ لهم بأنّ كسر الأصـــنام قد كان، ولكن أن يُقرّ بأنّه منـــه كـــان، وقـــد أشاروا له إلى الفعل في قولهم: (أأنت فعلـــت هذا)، وقال هو – عليه السلام – في الجواب: (بل فعله كبيرهم هذا). ولو كـــان التقريـــر بالفعل لكان الجواب: فعلتُ أو لم أفعل. فـــإن قلتَ: أوليس إذا قال: أفعلتَ؟ فهو يريد أيضـــاً أن يقرّره بأنّ الفعل كان منه لا بأنّه كان على الجملة؟ فأيّ فرقٍ بين الحالين؟. فإنّه إذا قـــال: أفعلتَ؟ فهو يقرّره بالفعل من غير أن يـــردّده بينه وبين غيره، وكان كلامه كلامَ من يـــوهم أنّه لا يدري أنّ ذلك الفعل كان على الحقيقـــة. وإذا قال: أأنت فعلتَ؟

كان قد ردّد الفعل بينه وبين غيـــره، ولـــم يكن منه في نفس الفعل تردّد، ولم يكن كلامه كلامَ من يوهم أنَه لا يدري أكان الفعل أم لـــم يكن، بدلالة أنّك تقول ذلـــك والفعـــل ظـــاهرٌ موجودٌ مُشارٌ إليه كما رأيتَ في الآية "[٢].

٥ – تخصيص المتقدّم من الفعل والفاعـــل بالإنكار: قال عبد القاهر: " واعلمْ أنّ الهمـــزة فيما ذكرنا تقريرٌ بفعلٍ قد كان، وإنكارٌ له لِـــمَ كانَ، وتوبيخٌ لفاعله عليه. ولها مذهبٌ آخـــر، وهو أن يكون لإنكار أن يكون الفعل قد كـــان من أصله. ومثال قوله تعالى: (أفأصفاكم ربُّكم بالبنينَ واتّخذَ من الملائكة إناثاً؟ إنّكم لَتقولـــون قولاً عظيماً)[٣]وقوله عزّ وجلّ: (أصـــطفى البناتِ على البنين؟ ما لكم كيف تحكمون؟)[٤]، فهذا ردّ على المشركين وتكذيب لهم في قولهم ما يؤدّي إلى هذا الجهل العظيم. وإذا قُدِّمَ الاسمُ في هذا صار الإنكار في الفاعل، ومثاله قولك للرجل قد انتحل شعراً: أأنت قلتَ هذا الشعر؟ كذبتَ لستَ ممّن يُحسن مثله. أنكرتَ أن يكون القائلَ، ولم تنكر الشعر "[٥]

وقد جرى الزمخشريّ فـــي أثـــر عبـــد القاهر، فذكر في مواضع من تفسيره (الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل) أنّ التقديم مـــع همزة الاســـتفهام يفيـــد تخصـــيص المتقـــدّم بالاســـتفهام وأغراضـــه[٦]. وممّـــا يُـــذكَر للزمخشريّ أنّه تكلّم على التقديم والتأخير فـــي جملة الاستفهام الاسميّة التي ليبس في حيّزهـــا فعل، وأعطى المتقدّم فيها حكمَ المتقـــدّم فـــي الجملة المشتملة على فعـــل، وهـــو اكتســـاب التخصيص بالاستفهام. قال عندما عرض لقوله تعالى: (قالت لهم رسلُهم: أفي الله شكٌّ؟)[٧]:

" أُدخِلت همزة الإنكار على الظـــرف؛ لأنّ الكلام ليس في الشكّ، إنّما هو في المشـــكوك فيه"[٨]

---

(١) الأنبياء: ٦٢.

(٢) دلائل الإعجاز: ١١٤.

(٣) الإسراء: ٤٠.

(٤) الصافّات: ١٥٣ – ١٥٤.

(٥) دلائل الإعجاز: ١١٤.

(٦) انظر الكشّاف ٢: ٨ ، ٢: ٢٥٤ ، ٣: ٨٤–٨٥.

(٧) إبراهيم: ١٠.

(٨) الكشّاف ٢: ٢٦٩.

وجملة الفعل الناقص مَقِيسةٌ على جملة الفعل التامّ في التقديم والتأخير مع همزة الاستفهام، فيجوز فيها تقديم الاسم على الفعل الناقص لتخصيصه بالاستفهام وأغراضه، نحو: أأخوك كان مسافراً؟ ويجوز فيها تقديم الخبر على الفعل أيضاً للغرض نفسه، نحو: أمسافراً كان أخوك؟.

ب – مع (هل):

١ – في الجملة المجرّدة من الفعل:

يجوز التقديم في هذه الجملة الاسميّة عندما يكون الخبر فيها شبه جملة، فيتقدّم شبه الجملة على المبتدأ كما في قوله تعالى: (هل لنا من الأمر من شيء؟)[١]، وقول زهير:

هل في تذكُّر أيّام الصّبا فَنَدُ؟

أم هل لِما فاتَ مِنْ أيّامه رِدَدُ؟[٢]

وقد أفاد تقديم الخبر شبه الجملة في الآية وفي البيت تركيز النفي – وهو المعنى الذي خرج إليه الاستفهام – على الخبر خاصّةً.

٢ – في الجملة المشتملة على فعل:

منع النحاةُ تقديمَ الاسم على الفعل في جملة الاستفهام المتصدّرة ب(هل) إلّا في ضرورة الشعر. قال سيبويه: " وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلّا الفعل، إلّا أنّهم قد توسّعوا فيها فابتدؤوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك. ألا ترى أنّهم يقولون: هل زيدٌ منطلقٌ؟ وهل زيدٌ في الدار؟ وكيف زيدٌ آخذٌ؟ فإنْ قلتَ: هل زيداً رأيتَ؟ وهل زيدٌ ذهبَ؟ قبح ولم يجز إلّا في الشعر؛ لأنّه لمّا اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل، فإنْ اضطرّ شاعر فقدّمَ الاسمَ نَصَبَ كما كنتَ فاعلاً ب(قد) ونحوها. وهو في هذا أحسنُ لأنّه يُبْتَدَأُ بعدها الأسماءُ ..... وأمّا الألف فتقديم الاسم فيها على الفعل جائزٌ كما جاز ذلك في (هلّا)، وذلك لأنّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره وليس للاستفهام في الأصل غيره "[٣].

وكرّر المبرّدُ رأي سيبويه، فقال: " ولو قلتَ: هل زيدٌ قام؟ لم يصلح إلّا في الشعر، لأنّ السؤال إنّما هو عن الفعل "[٤].

وجرى عبد القاهر الجرجانيّ على خُطا النحاة الأوائل، فمنع إدخال (هل) على الاسم مع القدرة على إدخالها على الفعل، وقدّر الفعلَ قبل الاسم فيما ورد من ذلك، فقال: " فإنْ قلتَ: هل زيدٌ خرجَ؟ كان التقدير في (زيد) أنّه مرفوع بفعل مضمر، كأنّك قلتَ: هل خرج زيدٌ خرج؟ كما كان منصوباً في قولك: هل زيداً ضربتَه؟، ويكون الفعل المظهر الواقع بعده – وهو (خرج) – تفسيراً لذلك المضمر"[٥].

وتبع أهل البلاغة النحويّين، فاستقبحوا دخول (هل) على الاسم عند إمكان إدخالها على الفعل.

وما استقبحه القوم لم يخل منه كلام العرب في غير ما ضرورة. ومن ذلك ما رواه صاحب جمهرة أشعار العرب أنّ رجلاً من

---

[١] آل عمران: ١٥٤.

[٢] ديوان زهير بن أبي سلمى: ٢٢٣.

[٣] كتاب سيبويه ١: ٩٨ – ٩٩.

[٤] المقتضب ٢: ٧٥.

[٥] المقتصد ١: ٨٨.

نَهْشَل جاء إلى الفرزدق وهو بالبصرة، فقال: " يا أبا فراس، هل أحدٌ اليوم يرمي معك؟ قال: والله ما أعلمُ نابحاً إلّا وقد انحجر، ولا ناهساً إلّا وقد أُسكِتَ إلّا أبياتاً جاءت من غلام بالمروة"[١].

وذكر أبو حيّان في قوله تعالى: (هل مِنْ خالقٍ غيرُ الله يرزقُكم؟)[٢] أن النحاة جوّزوا أن تكون جملة (يرزقكم) خبراً للمبتدأ[٣].

وإذا كان قُبحُ تقديم الاسم على الفعل في هذين الشاهدين قائماً على مناقضة تقديم الاسم لطلب التصديق الذي تخلص (هل) له، فإنّ الجواب عن ذلك أن يقال: إنّ (هل) في هذين الشاهدين لم تخرج عن طلب التصديق الذي لا يغفل دلالة تقديم الاسم على الفعل في السؤال، أعني التصديق الذي يتّفق ومرادَ السائل من التركيز على الاسم المتقدّم. ولا يستبين الأمر إلّا بالعودة إلى هذين الشاهدين والنظر فيهما. ففي قول النهشليّ: " هل أحدٌ يرمي معك؟ " أفاد تقديم (أحد) الاهتمام بالتعميم الذي يحمله لفظ (أحد)، حتى إذا جاء الجواب بالنفي علم السائل علم اليقين انتفاء كلّ منافس. ولو أُخِّرَ (أحد) فقيل: هل يرمي أحدٌ اليومَ معك؟ ثمّ جاء الجواب بالنفي لم يكن السائل على مثل اليقين الذي حصل له مع تقديم (أحد) في السؤال. وأمّا في قوله تعالى: (هل من خالق غير الله يرزقكم؟) فقد أفاد تقديم (خالق) العنايةَ بأن يكون الخالق رازقاً، ولهذا فإنّ الإنكار الذي حمله الاستفهام انصبَّ على وجود خالقٍ لا يرزق، لأنّ من كان قادراً على الخلق كان على رزق المخلوقين أقدرَ. فترتّبَ على بطلان المشاركة في الرزق بطلانُ المشاركة في الخلق. ويعين على هذا التأويل أوّل الآية: (يا أيّها الناس اذكروا نعمة الله عليكم)، فالتذكير بنعمة الله في أوّل الآية تمهيدٌ لإثبات أنّه الرازق الواحد ولا رازقَ سواه.

ويفضي بنا القول إلى أنّ النظر البلاغيّ يسوّغ تقديم الاسم على الفعل مع (هل)، فلا وجهَ للمنع المطلق، ولا وجهَ أيضاً لتمحّل تقدير فعلٍ محذوفٍ يفسّره الفعل المذكور.

ج – مع أسماء الاستفهام:

لا يتقدّم شيءٌ ممّا يقع في حيّز الاستفهام بالاسم، سواءٌ أكان في حيّز الاستفهام فعلٌ أم لم يكن. وتعليل ذلك أنّ الاستفهام فيما تصدّرَ بهذه الأسماء قائم على طلب تصوّرٍ محصورٍ في اسم الاستفهام نفسه. فإذا خولِفَ أصلُ الترتيب بتقديم وتأخير، لم يحصل للمتقدّم معنىً لم يكن له وهو متأخّر. فلو قلتَ: مَنْ أهانَ خالدٌ؟ كنتَ تسأل عن المفعول، ولو قلتَ: مَنْ خالدٌ أهانَ؟ كنتَ ثابتاً على سؤالك الأوّل عن المفعول به نفسه، فلمّا استوى التقديمُ والتأخير في الدلالة وجبَ إبقاءُ التركيب على أصل ترتيبه. وقُل الأمرَ نفسه في التقديم مع (ما) و (متى) و (أيّان) و (أينَ) و (أنّى) و (كيف) و (أيّ).

---

[١] جمهرة أشعار العرب: ١٠٠.

[٢] فاطر: ٣.

[٣] انظر البحر المحيط ٧: ٣٠٠ مطبعة السعادة، القاهرة. ٩: ١٣ ط دار الفكر، بيروت.

الحذف في جملة الاستفهام

١ – حذف الأداة:

منعَ سيبويه حذف شيء من أدوات الاستفهام إلّا الهمزةَ، فإنّه أجاز حذفها في الشعر فقط، قال سيبويه بعد ذكره قولَ الأخطل:

كَذَبَتْكَ عينُكَ أمْ رأيتَ بواسطٍ
غَلَسَ الظلام من الرباب خيالا:

" ويجوز في الشعر أن يريد ب(كذبتك) الاستفهام، ويحذف الألف. قال التميميّ، وهو الأسود بن يعفر:

لَعمرُكَ ما أدري وإنْ كنتُ دارياً
شُعَيْثُ بن سَهْمٍ أمْ شُعيثُ بن مِنقَرِ؟

وقال عمر بن أبي ربيعة:

لَعمرُكَ ما أدري وإنْ كنتُ دارياً
بسبعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أمْ بثمانِ؟

"[1]

التقدير: أشعيثُ بن سهمٍ أم شعيث بن منقر؟ وأبسبعٍ رمينَ الجمرَ أم بثمان؟.

وأمّا ابن هشام فقد أجاز حذف همزة الاستفهام مطلقاً، قال: " وَالْألف أصل أدوات الِاسْتِفْهَام ولِهَذَا خصت بِأَحْكَام، أَحدهَا جَوَاز حذفها سَوَاء تقدّمت على (أم) كَقَوْل عمر ابن أبي ربيعَة:

بدا لي مِنْهَا معصمٌ حين جمّرتْ
وكفٌّ خضيبٌ زُيّنتْ ببنانِ
فوَاللَّه مَا أَدْرِي وَإِن كنتُ دارياً
بِسبعٍ رمينَ الْجَمْرَ أم بثمانِ؟

أَرَادَ أبسبع. أم لم تتقدمها كَقَوْل الْكُمَيْت:

طربتُ وَمَا شوقاً إِلَى الْبيض أطربُ
ولَا لعباً مني، وَذُو الشيب يلْعَبُ؟

أَرَادَ أَوَ ذُو الشيب يلْعَب؟. وَاخْتُلف فِي قَول عمر بن أبي ربيعَة:

ثمَّ قَالُوا تحبّها قلتُ بهرا
عددَ الرمل والحصى وَالتُّرابِ

قيل أَرَادَ أتحبّها؟ وَقيل إِنَّه خبر، أَي أَنْت تحبها. وَمعنى قلت بهراً: قلت أحبّها حباً بهرني بهراً، أَي غلبني غَلَبَة، وَقيل مَعْنَاهُ عجباً. وَقَالَ المتنبي:

أَحْيَا وأيسرُ مَا قاسيتُ مَا قتلا
والبينُ جَار على ضعْفي وَمَا عدلا

أَحْيَا فعل مضارع وَالْأَصْل: أأحيا؟ فحذفت همزَة الِاسْتِفْهَام، وَالْوَاو للْحَال، وَالْمعْنَى التَّعَجُّب من حيَاته، يَقُول: كَيفَ أَحْيَا وَأَقل شَيْء قاسيته قد قتل غَيْرِي؟. والأخفش يقيس ذَلِك فِي الِاخْتِيَار عِنْد أَمن اللّبْس، وَحُمل عَلَيْهِ قَوْله تَعَالَى: (وَتلك نعْمَة تمنها عَليّ)[2] وَقَوله تَعَالَى: (هَذَا رَبِّي)[3] فِي الْمَوَاضِع الثَّلَاثَة. والمحققون على أَنه خبر وَأَن مثل ذَلِك يَقُوله من ينصف خَصمه مَعَ علمه بِأَنَّهُ مُبْطل، فيحكي كَلَامه ثمَّ يكرّ عَلَيْهِ بالإبطال بِالْحجَّةِ. وَقَرَأَ ابْن مُحَيْصِن: (سَوَاء عَلَيْهِم أنذرتهم أم لم تنذرهم)[4]، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام لجبريل عَلَيْهِ السَّلَام: (وَإِن

[1] كتاب سيبويه ٣: ١٧٤– ١٧٥.

[2] الشعراء: ٢٢.

[3] الأنعام: ٧٦، ٧٧، ٧٨.

[4] البقرة: ٦، ويس: ١٠.

زنـــى وَإن ســـرق؟ فَقَـــالَ وَإن زنـــى وَإن سرق)[١]»[٢]

ويُعَلَّلُ جواز حذف همزة الاســتفهام دونَ غيرها من أدوات الاستفهام بكونها هي أصــل تلك الأدوات، وغيرها مــن الأدوات محمــولٌ عليها، فهنّ كالفروع لها، ويجوز أن يختصّ الأصل بأحكامٍ لا تكون في الفــروع، ثــمّ إنّ الهمزة حرف واحد، وليس في أدوات الاستفهام ما هو حرفٌ واحدٌ غيرها، فسهل حذفها لذلك. ولا يخفى أنّ للاستفهام أداءً أو تنغيماً خاصّــاً باقياً مع حذف الأداة (الهمزة)، وهو العمدةُ عند السامع لتمييز الكلام المبنيّ على الاستفهام من الكلام الخبريّ.

٢ – حذف الفعل:

يمكن حذف الفعل بعــد بعــض أدوات الاستفهام، فيحذف بعد الهمزة، وذهب النحــاة البصريّون إلى أنّ عامل الاسم المنصوب على الاشتغال يُحذَف وجوباً بعد همزة الاســتفهام، نحو قوله تعالى: (أبَشَراً واحداً منّا نتبعُه؟)[٣]، والتقدير عندهم: أنتبع بشراً واحداً منّا نتبعــه. ونحو قول جرير:

أثعلبةَ الفوارس أم رياحاً؟

عدلتَ بهم طُهَيّةَ والخشابا[٤]

والتقدير: أأهنتَ ثعلبةَ الفوارس أم رياحــاً؟ عدلتَ بهم طهيّةَ والخشاب. ويُحذَف الفعل بعد همزة الاستفهام في غير باب الاشتغال، نحــو قولهم: أتميميّاً مرّةً وقيسيّاً أخرى؟ أي أتتحوّل تميميّاً مرّةً وقيسيّاً أخــرى؟.[٥] ويحــذَف بعــد (كيف) كما فــي قولــه تعــالى: (فكيــف إذا جمعناهم ليوم لا ريــب فيــه)[٦] أي: فكيــف يصنعون؟[٧] وقوله: (كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلّاً ولا ذمّةً)[٨] أي: كيف يكون لهم عهدٌ وكيف تطمئنّون إليهم[٩]. وقد نابــت دلالة السياق هنا عن ذكر الفعل فحُذفَ إيثــاراً للإيجاز.

التعريف والتنكير مع الاستفهام

يجوز أن يلي حرفي الاستفهام المعرفــة أو النكــرة، ويكــون المــراد تخصيصــهما بالاستفهام وأغراضه، ويختصّ الاستفهام بأنّه يسوّغ الابتداء بالنكرة من غير تأخيرها عــن الخبر؛ لأنّه يجعل هذه النكرة مركز الاستفهام، نحو قولــه تعــالى: " أإلــهٌ مــع الله؟ "[١٠]، فالاستفهام هنا خارج إلــى غــرض الإنكــار الإبطاليّ، وهذا الإنكار لا يتوجّه إلى معيّة الله

---

[١] صحيح البخاري (١٢٣٧) ج٢ ص ٧١.

[٢] مغني اللبيب: ٢١ تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله.

[٣] القمر: ٢٤.

[٤] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١: ٤١٢، وأوضح المسالك ٢: ١٤٦

[٥] شرح ابن يعيش ٢: ٣٣.

[٦] آل عمران: ٢٥.

[٧] انظر الكشّاف ١: ٣٤٩. وإملاء ما منّ به الرحمن ١: ٢٢٥.

[٨] التوبة: ٨.

[٩] انظر الكشّاف ٢: ٢٤٩. وإملاء ما من به الرحمن ٢: ٦٣٧.

[١٠] النمل: ٦٠.

بل إلى أن يكون ثمّة إلهٌ في هذه المعيّة. وكقولك: أرجلٌ في الدار؟ أو: هل رجلٌ في الدار؟. فالاستعلام هنا عن وجود واحد من جنس الرجال في الدار، فجاز لذلك أن تقع النكرة المحضة مبتدأً بعد حرفي الاستفهام. ومن ذلك كلام النهشليّ الذي مرّ بنا، وهو قوله مخاطباً الفرزدق: " يا أبا فراس، هل أحدٌ اليوم يرمي معك؟" فقد وقعت النكرة (أحدٌ) بعد حرف الاستفهام مبتدأً، ولولا الاستفهام لم يجز الابتداء بهذه النكرة.

الإخبار بجملة الاستفهام

أجاز ابن مالك أن تقع جملة الاستفهام خبراً للمبتدأ، وقاسها على جواز وقوع اسم الاستفهام خبراً للمبتدأ، كما في قوله تعالى: (فستعلمون كيف نذيرِ)[1]، أي: كيف إنذاري؟، وكيف أنتَ؟ ثم جاء بشاهد شعريّ نسبه لرجل من طيّئ، قال:

" وأيضا فإنّ وقوع الخبر مفرداً طلبياً نحو: كيف أنت؟ ثابتٌ باتفاق، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع، ومع ذلك فهو مسموع شائع في كلام العرب، كقول رجل من طيّئ:

قلبُ مَنْ عِيلَ صبرُه كيف يَسْلو
صالياً نارَ لَوْعةٍ وغرامِ "[2]

ومجيء جملة الاستفهام خبراً سائغٌ من الوجهة الدلاليّة البلاغيّة، إذ المعنى في البيت: قلبُ من عيل صبره مستبْعَدٌ سُلُوُّه، وكيف يسلو وهو يكتوي بنار الوجد والعشق؟ . غير أنّ ابن مالك فيما ذهب إليه هنا مخالفٌ غيره من النحاة الذين سبقوه، فلم يجيزوا ما أجاز، ولم يذكروا لجوازه شاهداً.

خاتمة:

وهكذا نرى أنّ للاستفهام دلالاتٍ كثيرةً وأغراضاً بلاغيّةً متنوّعة، وأنّ لعناصر التركيب في جملة الاستفهام أحكاماً نحويّةٌ خاصّةً في التقديم والتأخير والحذف والتعريف والتنكير. وقد عُني البلاغيّون بالاستفهام فخصّصوا له باباً جمعوا فيه أدواته وتناولوا فيه دلالاته ومعانيه وأغراضه، وأمّا النحويّون فلم يكونوا ليعرضوا له إلّا في ثنايا أبواب أخرى كباب المبنيّ عند حديثهم عن الأسماء المبنيّة، وباب المبتدأ عند حديثهم عن مسوّغات الابتداء بالنكرة، وباب الفعل المضارع عند حديثهم عن نصب المضارع بعد فاء السببية المسبوقة بالطلب الاستفهاميّ وعند حديثهم عن جزم المضارع في جواب الطلب الاستفهاميّ. فلعلّ من الخير للنحو أن يُفْرَد في كتبه فصلٌ للاستفهام تُستَقصَى فيه قضاياه، وتُجمَع فيه مسائله، وتُفصَّل فيه أحكامه، على أن يكون هذا الفصل ضمن باب أوسع هو باب الأساليب النحويّة كأسلوب الأمر وأسلوب النفي وأسلوب التوكيد وغير ذلك من الأساليب.

وختاماً فإنّي أسأل الله تعالى أن يلهمنا السداد في الرأي والصواب في القول والإخلاص في النيّة والفلاح في العمل، وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربّ العالمين.

---

[1] الملك: ١٧.

[2] شرح التسهيل ١: ٣١٠.

قائمة المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن: لجلال الدين السيوطيّ، المكتبة الثقافيّة، بيروت، ١٩٧٣م.
- الأشباه والنظائر: لجلال الدين السيوطيّ، تحقيق عبد الإله نبهان وغازي مختار طليمات وإبراهيم محمد عبد الله وأحمد مختار الشريف، منشورات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الأمالي: لأبي عليّ القالي، دار الحكمة، دمشق.
- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب في القرآن: لعبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق مصطفى السقا وزميليه، دار إحياء التراث العربيّ، الطبعة السادسة، بيروت، ١٩٨٠م.
- البحر المحيط: لأبي حيّان الأندلسيّ، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٨ هـ.
- الأوراق (قسم الشعراء): لأبي بكر الصولي، شركة الأمل، القاهرة، ١٤٢٥ هـ.
- جمهرة أشعار العرب: لأبي زيد القرشيّ، طبعة بولاق، القاهرة، ١٣٠٨ هـ.
- دلائل الإعجاز: لعبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدّة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- دلالات التراكيب (دراسة بلاغيّة): للدكتور محمد أبو موسى، القاهرة، ١٩٧٩ م.
- ديوان جرير: شرح محمد إسماعيل الصاوي، القاهرة، ١٣٥٣ هـ.
- ديوان زهير بن أبي سلمى: بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠ م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: لأحمد بن عبد النور المالقيّ، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، دمشق، ١٩٧٥م.
- شرح التسهيل: لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائيّ الجيّانيّ الأندلسيّ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح ديوان المتنبي، لأبي الحسن عليّ بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوريّ، المكتبة الشاملة.
- شرح الكافية في النحو: لرضيّ الدين الإستراباذيّ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى.

- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق أحمد حسن مهدلي و علي سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصّل: ليعيش بن يعيش، مكتبة المتنبّي، القاهرة.
- الشعر والشعراء: لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م.
- صحيح البخاري: بشرح السنديّ، طبعة البابي الحلبي.
- الكامل في اللغة والأدب: لمحمد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣١٧هـ- ١٩٩٧م.
- الكتاب: لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٩٨م.
- الكشّاف عن حقائق التنزيل: لجار الله محمود بن عمر الزمخشريّ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- مجالس ثعلب: لأحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد عليّ حمد الله، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق، ١٩٦٩م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٩٨٢م.
-
- المقتضب: لمحمد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.